مديرة الصحة المدرسة اعتبرتها نسبة غير خطيرة

وفاة طالبة و٨ معلمين وإصابة ٦٠٠ طالب وطالبة بكورونا و٢٠٠ مدرس

محمود الصالح

كشفت مديرة الصحة المدرسية في وزارة التربية الدكتورة هتون الطواشي أن عدد الإصابات بين الطلاب منذ بداية العام الدراسي وحتى الآن بلغت نحو ٦٠٠ إصابة، موزعة على جميع المحافظات السورية.

وأكدت الطواشي في تصريح خاص لـ«الوطن» أن هذه الإصابات هي التي تم تأكيد أنها إيجابية من قبل وزارة الصحة، واعتبرت بأن هذا الرقم يشكل نسبة غير خطيرة قياسا إلى عدد طلاب سورية في هذا العام الدراسي والذي يقرب من أربعة ملايين طالب وطالبة في مختلف المراحل الدراسية.

وعن عدد الإصابات بين المدرسين والكوادر التربوية على مختلف أنواعها أوضحت أن عدد الإصابات بين المدرسين والمعلمين والإداريين والمستخدمين وكوادر الصحة المدرسية هو بحدود ٨٠٠ إصابة، ويقدر عدد العاملين والمعلمين والمدرسين في كل المراحل بحدود نصف مليون شخص يعني أقل من واحد بالألف.

وعن عدد الوفيات بين الطلاب أكدت الطواشي أن هناك حالة واحدة فقط في محافظة ريف دمشق، مؤكدة عدم تسجيل أي وفاة في مختلف المراحل وفي جميع المحافظات سوى هذه الحالة، وهي لطالبة صف تاسع مصابة بربو وضعف بالمناعة وتوفيت في تشرين الأول.

وبالنسبة للوفيات بين الكوادر التربوية والإدارية قالت مديرة الصحة المدرسية: بلغ عدد الوفيات بين المدرسين والمعلمين ثمانية أشخاص فقط ٤ معلمين ومدرسين في حمص و٣ في حلب وواحد في اللاذقية ومستخدمة واحدة في دمشق أما كوادر الصحة المدرسين فقد خسرنا طبيبين في الصحة المدرسية أحدهما في مصياف والآخر في الشيخ بدر.

وعن عدد المسحات التي أخذت للطلاب والعاملين في قطاع التربية بينت الطواشي أن هذا الموضوع يتعلق بوزارة الصحة لأن إجراء المسحات يتم لدى الصحة وكثير من الحالات التي تقوم بإحالتها إلى المشافي والمراكز الصحية التخصصية يتبين أنها ليست كورونا وبالتالي لا تجرى لهم مسحات، مضيفة: بمعنى أنه ليس كل من يحال من التربية إلى الصحة يتم إجراء مسحة له، أما الحالات التي تنطبق عليها علامات الكورونا يتم أخذ مسحة لهم وإذا كانت النتيجة إيجابية يتم إعلام الصحة المدرسية بذلك.

وعن المدارس التي أغلقت بشكل كامل أو مؤقت لوجود إصابات فيها، أوضحت أنه تم إغلاق مدرسة واحدة في السويداء – صلخد لمدة ١٠ أيام وتم عادت إلى الدوام بشكل طبيعي، ولا يوجد إغلاق أي مدرسة أو شعبة صفية بشكل دائم، وتابعت: كونه لا تغلق الشعبة الصفية أو المدرسة إلا إذا كان عدد الإصابات فيها بلغ خمسة بالمئة، وفي حال تم ذلك تغلق الشعبة خمسة أيام فقط وتتخذ فيها الإجراءات الاحترازية المطلوبة ثم يعاد فتحها.

وأضافت مديرة الصحة المدرسية: إن الأمر المهم المعلمين والمدرسين الذين تتجاوز أعمارهم ٥٥ سنة وخاصة مرضى السكري وعمليات القلب المفتوح ومرضى السرطان لكون هؤلاء أهم أكثر عرضة للإصابة، وبالتالي تم توجيه مديريات التربية لوضع هؤلاء كاحتياط في المدارس، وتم إعطاؤهم لقاح الكريب بناء على توجيهات وزارة الصحة.

وأهابت مديرة الصحة المدرسية بجميع الطلاب والكوادر التربوية والإدارية الالتزام بالإجراءات الاحترازية وأهم شي وضع الكمامات في المدارس التي أصبحت الآن في ظروف الموجة الثانية ضرورة ملحة للجميع، وعلى الجميع الالتزام فيها قدر الإمكان وإجراءات التعقيم والتنظيف اليومية ونطلب من الأهالي تخفيف التجمعات وخاصة الاحتفالات والمناسبات وعدم إرسال التلاميذ والطلاب إلى المدارس أثناء المرض وحتى تمام الشفاء.

«كورونا» يستدعي اجتماعاً طارئاً لفريق التصدي «الحكومي»..

فرض ارتداء الكمامة في المؤسسات العامة.. وإجراءات صارمة تطول المنشآت السياحية «المخالفة»

استدعى الازدياد التدريجي الملحوظ في عدد الإصابات اليومية المسجلة بفيروس كورونا، اجتماعاً طارئاً للفريق الحكومي المعني بإجراءات التصدي للوباء ليقر إجراءات وتعليمات جديدة تواكب الظرف الرهن.

وقرر الفريق خلال اجتماعه أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء، فرض ارتداء الكمامة للمراجعين والعاملين في المؤسسات العامة والمستخدمي وسائط النقل الجماعي بمختلف أنواعها ومرتادي الأسواق والمحال التجارية المغلقة وصالات السورية للتجارة ومنافذ بيع الأفران وكلف المحافظين اتخاذ ما يلزم من إجراءات بالتنسيق مع الجهات المعنية لتطبيق القرار.

كما قرر إغلاق المنشآت السياحية والمطاعم التي تخالف التعليمات الخاصة بإجراءات مكافحة الفيروس وتسمح بتقديم النراجيل أو التي لا تلتزم بنسب الإشغال المحددة لمدة أسبوع في المرة الأولى وفي حال التكرار يكون الإغلاق ١٥ يوماً ثم لمدة شهر على أن تكون هذه الإغلاقات غير قابلة للتسوية المالية ويطبق هذا الإجراء لمدة ثلاثة أشهر.

وطلب الفريق الحكومي من وزارة الصحة وضع ضوابط لعمل المشافي الخاصة التي تستقبل المصابين بفيروس كورونا وتفعيل دورها كممون أساسي في القطاع الصحي لجهة التصدي للوباء.

وكلف وزارتي الصحة والتعليم العالي والبحث العلمي تكثيف الجهود لزيادة جهوزية المشافي العامة وتوفير الكادر الطبي المتخصص ومستلزمات الوقاية له وتوفير الاعتمادات اللازمة لتأمين المستلزمات الضرورية لعملها وتوسيع مراكز العزل مجدداً التأكيد على وزارة التربية بالتشدد بتطبيق البروتوكول الصحي في المدارس ومواصلة الجولات الميدانية للتأكد من التزام المدارس بإجراءات النظافة والتعقيم وضمان استمرار العملية التعليمية دون التأثير سلباً على سلامة الطلاب والكادر التدريسي.

وأشار عبد اللطيف إلى أن الورشة تتناول محورين الأول دليل إعداد الدراسات التخطيطية المكانية ويرسم الأسس الصحية للدراسات الإقليمية والهيكلية والعمرانية بصورة تربط التنمية بالمكان

«التخطيط الإقليمي» تعرض الخارطة الوطنية للسكن والإسكان

عبد اللطيف: اعتماد دليل إعداد الدراسات التخطيطية والمكانية من الحكومة قريباً

صالح حميدي

بيّن وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف اعتماد دليل إعداد الدراسات التخطيطية والمكانية من الحكومة، موضحا أن الدليل يستهدف بالدرجة الأولى وضع مشاريع التخطيط الإقليمي حيّز التنفيذ ورسم الأسس الصحيحة لربط التنمية بالمكان والتفاعل بين أصحاب الاختصاص والتخطيط وربط الواقع التنفيذي لوزارات الأشغال بالخطط التنموية.

واعتبر عبد اللطيف في كلمة له أمس في قاعة رضا سعيد في جامعة دمشق خلال عرض الخارطة الوطنية للسكن والإسكان أحد هذا العمل ينجح ويتكامل لا بد من السير وفق أسس تنموية إقليمية صحيحة تنفيذاً لتوجيهات رئيس الجمهورية بشار الأسد عندما طلب اعتماد التخطيط الإقليمي في السياسات التنموية لتوجيه المشاريع المستقبلية بالاتجاه المناسب من خلال وضع خارطة اقتصادية واجتماعية وتعليمية واستثمارية واضحة.

وأشار عبد اللطيف إلى أن الورشة تتناول محورين الأول دليل إعداد الدراسات التخطيطية المكانية ويرسم الأسس الصحيحة للدراسات الإقليمية والهيكلية والعمرانية بصورة تربط التنمية بالمكان في ظل الموارد المتاحة والمحور الثاني يناقش الخارطة الوطنية للسكن والإسكان أحد أهم محاور الاستراتيجية الوطنية للإسكان وتوجه مكانياً استعمالات الأراضي السكنية بما ينسجم مع التنمية وهي في غاية الأهمية لأن قطاع السكن هو الأكثر ارتباطاً بالمواطن ويستهلك حصة كبيرة من الموارد.

بدوره بيّن وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف توضيحاً لبعض المداخلات أن دفاتر الشروط التي تنجز وفق التشاركية لا تخلو من بعض الثغرات مقترحا تحديد جهة ضامنة لإعداد فتر الشروط وتطويره وأقر بضعف الكفاءات في الوحدات الإدارية المتغيرة بشكل مستمر.

وزير السياحة محمد رضوان مارتيني قال: إن الوزارة تستفيد من كل قطاعات الدولة والبنى الأساسية لكون السياحة تعد منتجاً نهائياً يستثمر في كل ميادين الحياة وأنهم شركاء في اللجان لإعداد الدليل.

رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي عماد صابوني بين أنه دار نقاش كبير حول ارتباط مستويات التخطيط بعضها ببعض لضمان عدم التعارض ولا التكرار واستثمار كل جهد لكل خبير وموظف.

وأشار إلى أن التخطيط والتنمية عندما يبدأ من الإقليم فهو يمس الدولة والشكل الحقيقي للمرحلة القادمة وهو بمثابة وثيقة أو دليل سياسي وليس سياساتياً وليس نمطاً تخطيطياً وبالتالي لا يجوز الهروب إلى تفاصيل على حساب القضايا الأساسية الوطنية.

واقترح أكاديميون الإسراع في تطبيق الدليل ووضعه موضع التنفيذ وإصداره من وزارة محددة لا أن يأخذ الوقت الكبير وأنه بالإمكان تطويره تراكميا لا أن نتعامل معه كقالب جامد ونسير عليه عشرين سنة وتجاهل المتغيرات التي يمكن أن تحصل وتسبق تطبيقه.

ودعا مداخلون لوضع تشريع واضح للتخطيط الهيكلي ضمن الدليل وتعريفه بشكل دقيق لكونه يربط بين التخطيط الإقليمي والمحلي والقطاعي مشيرين لتحدي الملكيات حين يظهر على مستوى الدراسات التنظيمية وليس على مستوى الدراسات الإقليمية ولا الهيكلية وطالب المتداخلون باعتماد دفاتر شروط فنية واضحة معيارية وموحدة، لافتين إلى أن الحصول على البيانات كان من أصعب التحديات مطالبين بإعطاء حيز كبير لربط المدينة والضواحي ودراسات خاصة لبعض المناطق وربطها بالمحاور والطرق واعتبروا الدراسات الإسكانية والمكون السكاني والديموغرافي الأرضية الأساس في الدليل واعتبار خارطة السكان المستند الرئيس لانطلاق التخطيط الإقليمي.

ودعوا لتوضيح آلية التمويل والموازنات على مستوى أقاليم لإعطاء دفعة للأمام لهذا الدليل حين التطبيق لأنه حالياً هناك فقط موازنات محافظات وقطاعات وفق أنظمة وزارة المالية.

التعليم المفتوح يقترب من النظامي

في سابقة.. ارتفاع كبير بالمعدلات وتقلص أعداد المقبولين في المفاضلة إلى النصف!

فادي بك الشريف

ضجة كبيرة وسابقة في تاريخ مفاضلات التعليم المفتوح وعلى وجه التحديد في جامعة دمشق أحدثتها نتائج المقبولين في المفاضلة للعام ٢٠٢٠- ٢٠٢١ وسط ارتفاع واضح في المعدلات عن الأعوام القادمة في مختلف برامج التعليم المفتوح وخصوصاً الإعلام والدراسات القانونية.

وبموجب المفاضلة قدرت الحدود الدنيا للمقبولين بالنسب للفرع العلمي في الإعلام ١٨٨,٣ للشريحة من عام ٢٠٠٨ وما بعد، و١١٨ درجة من عام ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٧، ودرجة ١١٣ للشريحة ما قبل ٢٠٠١.

ولبرنامج الدراسات القانونية حدد المعدل بـ٢٠٠ درجة، ثم ١٢٥ درجة، فـ ١٣١، وذلك للترتيب السابق نفسه للشرائح، ولبرنامج الدراسات الدولية والدبلوماسية ١٩٠,٢ درجة، ثم ١١٧ درجة، فـ ١٢٣ درجة، والترجمة ٢٠٠,٢ درجة ثم ١٥٩ درجة، فـ ١٥٠ درجة، والمحاسبة ١٩٥,٤، ثم ١٤٤ درجة، و١١٤ درجة، ورياض الأطفال ١٨٦,٨ درجة، ثم ١٢٧، فـ ١١٧ درجة، وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ١٩٧,٣ درجة بالترتيب السابق ذاته من عام ٢٠٠٨ وما بعد، ١٣١ درجة من عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٧، و١٢٣ درجة للشريحة ما قبل عام ٢٠٠١.

وفيما يخص الفرع الأدبي، حدد الحد الأدنى في الإعلام بـ١٦٢,٣ درجة للشريحة من عام ٢٠٠٨ وما بعد، و١٢٧ درجة من عام ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٧، ودرجة ١٢٦ للشريحة ما قبل عام ٢٠٠١.

وفيما يخص الترتيب السابق نفسه تم تحديد الحد الأدنى في الدراسات القانونية بـ١٧٦,١ درجة، ثم ١٣٧، فـ ١٢٥ درجة، والدراسات الدولية والدبلوماسية ١٦٦ درجة، ثم ١١٨ درجة، فـ ١١٤ درجة، والترجمة ١٧١,٧ درجات ثم ١٣٣ درجة فـ ١٢٣ درجة، ورياض الأطفال ١٧٤ درجة ثم ١٣٦ درجة فـ ١١٧ درجة، وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة حدد الحد الأدنى بـ١٨٣,٧ للشريحة من عام ٢٠٠٨ وما بعد، و١٣٤ درجة للشريحة من ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٧، ١٣٥ درجة لشريحة ما قبل عام ٢٠٠١.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» برت نائب رئيس جامعة دمشق لشؤون التعليم المفتوح الدكتوره رغداء نعيسة، ارتفاع المعدلات هذا العام لعدد من الأسباب منها الطاقة الاستيعابية المحددة لكل برنامج من البرامج، إضافة إلى التوجه نحو التركيز على النوعية على حساب الكم، إضافة إلى الاهتمام بجودة المدخلات إلى التعليم المفتوح.

وكشفت الدكتورة نعيسة عن انخفاض في أعداد المقبولين هذا العام إلى النصف مقارنة مع العام الماضي، مبينة أن العدد المقبول في ٧ برامج هذا العام يقدر بـ٤٤٦٩ طالباً وطالبة من أصل نحو ١٧ ألف متقدم إلى المفاضلة بمختلف الشرائح المحددة ضمن الحدود الدنيا للقبول، مشيرة إلى أن عدد المقبولين العام الماضي تجاوز ٩ آلاف طالباً، ما يعكس وجود انخفاض في العدد.

وعلى نحو متصل، بين عميد كلية الإعلام في جامعة دمشق الدكتور محمد العمر في تصريح لـ«الوطن» أن عدد المقبولين في برنامج الإعلام هذا العام قدر بنحو ٤٤٠ طالباً وطالبة، مقارنة مع نحو ٩٠٠ طالب العام الماضي.

> نعيسة تبرر الأسباب لـ«الوطن»: نركز على النوعية.. والعمر: توجه منطقي

وأضاف العمر: ما دام خريجو التعليم المفتوح يحصلون على فرص التعليم النظامي نفسها في التوظيف والدراسات العليا، وبالتالي هذا توجه منطقي مفترض أن يكون المستوى العلمي متقارباً فيما يخص المعدلات ما دامت المخرجات متساوية.

وأكد أن هذا السبب المهم لارتفاع معدلات القبول ضمن سعي الجامعة والوزارة للارتقاء بجودة التعليم المفتوح من حيث النوع على حساب الكم، علما أنه للقبول في برنامج المفتوح يطلب تحقيق معدل للشهادة الثانوية في اللغة العربية ٧٠ بالمئة، والإنكليزية ٦٠ بالمئة بزيادة ١٠ بالمئة لكل منهما.

مدارس القنيطرة بلا تعقيم وافتقار للنظافة بسبب قلة المستخدمين

القنيطرة - خالد خالد

بلغ عدد الإصابات والحالات المؤكدة بفيروس كورونا بين الكادر التربوي والطلاب في مدارس محافظة القنيطرة ٤٨ إصابة حتى تاريخه وذلك وفقاً للمسحات المأخوذة من المدارس الواقعة على أرض المحافظة أو تجمعات أبناء القنيطرة بدمشق وريفها.

وتبين الإحصائية التي حصلت «الوطن» عليها لأعداد الإصابات في مدارس القنيطرة بعد نتائج المسحات المأخوذة من قطاع التربية (مدرسين- معلمين- إداريين- مستخدمين- طلاباً)، وجود ارتفاع في عدد الإصابات المسجلة خلال الشهر الحالي كانون الأول والبالغة ١٤ إصابة بينها وفاة وحيدة وذلك خلال ١٣ يوماً فقط، علماً أن المسحات السلبية ٣٦ حالة خلال الفترة نفسها.

وبيّن مصدر في تربية القنيطرة أن المديرية تقوم بتطبيق البروتوكول الصحي الوزاري بعناية تامة وتم اتخاذ الإجراءات الواردة فيه من حيث إغلاق الشعبة الصفية مدة خمسة أيام في حال وجود حالة إيجابية مثبتة وعزل المصاب خمسة عشر يوماً سواء أكان مدرساً أم تلميذاً، وفي حال وصول الإصابات إلى نسبة ٥ بالمئة من المجموع العام للمدرسة فيتم إغلاقها، وإغلاق الشعبة الصفية أو المدرسة من صلاحيات مدير التربية ورئيس دائرة الصحة المدرسية.

ولفت إلى قيام الصحة المدرسية بجولات على مدارس القنيطرة بأماكن وجودها للتأكد من صحة وسلامة الطلاب ومدى تطبيق الإجراءات الاحترازية وتطبيق البروتوكول الصحي والتأكد من أعمال التعقيم المستمرة لكل المدارس، مؤكداً اتخاذ كل التدابير الاحترازية اللازمة من تعقيم وتحقيق شروط التباعد وتخفيف الضغط في الغرف الصفية.

هذا واشتكى الكادر التعليمي والطلاب وأولياء الأمور من غياب مواد التعقيم عن كل المدارس ووسائل الحماية شبه معدومة ومن كثرة الطلاب بالشعب الصفية وخاصة تجمعات ريف دمشق وعدم ارتداء الكمامة، وافتقار أغلبية المدارس للنظافة بسبب نقص المستخدمين. علماً أن جهاز قياس الحرارة تم توزيعه على جميع المدارس ولكن لا يتم استخدامه بسبب الأعداد الكبيرة للطلاب ولأن قياس الحرارة يأخذ وقتاً طويلاً.

«فوق الغصة عصة قبر».. أعضاء هيئة تدريسية حرموا من صرف «أذونات السفر».. والحجة: «العام انتهى»!

الخطيب لـ«الوطن»: معهم حق والموضوع قيد المعالجة مع «التعليم العالي»

الوطن

في الوقت الذي تؤكد فيه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي دعمها (المنقطع النظير) لأعضاء الهيئة التدريسية وللمحاضرين في الجامعات بشتى الطرق والوسائل الممكنة ولاسيما على صعيد التقدير المادي المستحق، تظهر بعض المنغصات أمام بعض أعضاء الهيئة التدريسة حتى وصل الأمر لعدم صرف أذونات السفر في إحدى الجامعات السورية ليزيد الأمر من المعاناة وترتفع معه المناشدات بضرورة إنصافهم بموضوع يعتبر «حقاً» بالنسبة لهم وليس مكافأة!

شكاوى وصلت إلى «صحيفة الوطن» ترجمها أعضاء هيئة تدريسية يؤكدون فيها أنه لغاية تاريخه لم يتم صرف أذونات السفر للمحاضرين في جامعة البعث من خارج الملاك عن عام ٢٠١٩ بحجة أن العام المذكور قد انتهى وانتهت معه الميزانية الخاصة من أذونات السفر، على الرغم أن بعض أذونات السفر قد أنجزت في الشهر الرابع من العام نفسه وقد تم تسويتها عبر جميع المعتمدين الماليين في الكليات ورئاسة الجامعة، أي مازالت ضمن العام الماضي (الشهر الرابع).

وطالب أصحاب الشكوى عبر «الوطن» بضرورة الإسراع في صرف هذه الأذونات وعدم إتلافها، مستغربين أن يسافر دكتور من إحدى الجامعات للتدريس في جامعة حكومية أخرى على نفقته ويتحمل مختلف أعباء ومشقات السفر، وخاصة في مثل هذه الظروف الصعبة على الجميع.

هذا وأكد أعضاء هيئة تدريسية أنه بالإمكان أن تصرف أذونات السفر من جامعات حكومية أخرى على أساس الراتب الجاري لعضو الهيئة التدريسية وليس على أساس راتب معين سابق.

واعتبر أصحاب الشكوى أن الإنصاف الحقيقي يكمن بتسوية إذن السفر لعضو الهيئة التدريسية على أساس الراتب الجاري وخاصة أن مكافأة تدريس الساعة الواحدة ١٠٠٠ ليرة سورية وأجور الساعة الواحدة ٤٠٠ ليرة على ألا يتقاضى عضو الهيئة التدريسية أكثر من مبلغ ٤٠٠٠ ليرة سورية كل شهر واحد كأجور ساعات، وهذه المبالغ لا يقبلها معلم الابتدائي كساعة تدريس خارج المدرسة!

كما طالبوا بإنصاف أعضاء الهيئة التدريسية من خارج الملاك برفع ساعة التدريس في الجامعات الحكومية إلى ٢٠٠٠ ليرة سورية على الأقل، وخاصة أن عناء السفر يستوجب هذا الأمر ولاسيما عند مقارنة المداخيل المادية بين الجامعات الحكومية والخاصة وكذلك المقارنة من ناحية المخرجات العلمية.

هذا وعلى الرغم من رفض التعليم العالي طلب صرف أذونات السفر من الموارد الذاتية للجامعة تحت مبرر أن الصرف ليس قانونياً وهناك تأخر من بعض الكليات برفع أذونات السفر وانتهت السنة المالية، إلا أن «الوطن» تواصلت مع رئيس جامعة البعث الدكتور عبد الباسط الخطيب الذي أكد أحقية الشكوى والمحاضرين ١٠٠ بالمئة والجامعة تقدر ذلك.

وبين الخطيب أن الموضوع قيد المعالجة حالياً في الجامعة وبحث إمكانية صرف بطريقة نظامية، مع دراسة الأمر وبحثة بالكامل مع وزير التعليم العالي والبحث العلمي ليصار إلى إنصافهم.